المحاضرة التاسعة: مصادر التمويل الحديثة المتاحة للمنشأة

1- صيغ التمويل الاسلامية:

**يقدم الاقتصاد الاسلامي بدائل تمويلية حديثة تشمل التمويل النقدي وغير النقدي عكس البنوك الربوية التي تمتلك وسيلة واحدة تتمثل في منح القروض بالفوائد، وعموما تتعدد أشكال تمويل المنشآت عن طريق الصيغ الاسلامية إلى ما يلي:**

* التمويل عن طريق المضاربة: **من أهم الصيغ التي تحرص البنوك الاسلامية على تنميتها، إذ تعتبر نوع من أنواع الشراكة يقوم فيه الطرف الأول الذي لا يملك رأس المال بل يملك الفكرة والخبرة فقط بالشراكة مع صاحب رأس المال (البنك) الذي يقدم الموارد المالية اللازمة لإقامة مشروع تتوزع فيه الأرباح بينهما حسب النسب المتفق عليها. وهي نوعين:**
* المضاربة المطلقة
* المضاربة المقيدة
* التمويل عن طريق المشاركة: **يتمثل هذا الاسلوب في تقديم المشاركين للمال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل انشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، حيث يصبح كل مشارك مالك لحصة من رأس المال بصفة دائمة ومستحقا لنصيبه من الأرباح المتفق عليها مسبقا، وهي نوعان:**
* المشاركة الدائمة
* المشاركة المنتهية بالتمليك(المتناقصة).
* التمويل عن طريق المرابحة: **هي إحدى صور البيوع تعرف بأنها بيع سلعة بثمن شرائها زائد ربح معلوم متفق عليه مسبقا وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع إئتمانا تجاريا يمنحه البائع للمشتري الذي يسدد الثمن فيما بعد من ايراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، وهي نوعان:**
* بيع المرابحة العادية
* المرابحة لأمر الشراء.

2- التمويل عن طريق القرض الإيجاري: **تعود فكرة التأجير إلى قرون ما قبل الميلاد، لكن الأصل القانوني لها مقتبس من الحضارة البابلية ضمن القانون الشهير لحمو رابي حيث تم انشاء أول شركة تأجير من قبل عائلة تقوم بتأجير الأراضي، أما النشأة الرسمية فقد كانت في و.م.أ سنة 1956 وبعدها انتشرت في جميع دول العالم لتصل إلى الجزائر سنة 1990 من خلال بنك البركة.**

**وهو عبارة عن اتفاق أو عقد ينشأ بين المؤجر والمستأجر الذي يقوم باستخدام الأصل محل الايجار لمدة معينة في مقابل التزامه بدفع مبلغ متفق عليه دوريا يسمى دفعة الايجار.**

**من أهم مزايا هذا النوع من التمويل:**

* **تجنب مخاطر التقادم التكنولوجي**
* **نقل عبء الصيانة**
* **تحسين صورة الربحية الدفترية**
* **تحقيق مزايا ضريبية**
* **المحافظة على الهيكلة المالية للمؤسسة،...**

**من أنواعه:**

* **الإستئجار التشغيلي**
* **الإستئجار التمويلي**
* تحديد دفعة الايجار:

**تحسب دفعة الايجار بتطبيق المعادلة التالية: حيث أن:**

$$CI+\sum\_{t=1}^{n}\frac{M\_{t}(1-T)}{(1+R)^{t}}=\sum\_{t=0}^{n-1}\frac{L\_{t}(1-T)}{(1+R)^{t}}+\sum\_{t=1}^{n}\frac{(TD)}{(1+R)^{t}}+\frac{SV}{\left(1+R\right)^{n}}$$

**حيث أن:**

**CI: تكلفة شراء الأصل**

**Mt : التكلفة الدورية للصيانة**

**Lt: دفعة الايجار**

**t: عدد الدفعات**

**R: صافي معدل العائد المطلوب على استثمار المؤجر**

**D: القسط السنوي للاهتلاك**

**n: الحياة الاقتصادية المتوقعة للأصل**

**T: معدل الضريبة على دخل المؤجر**

**SV: القيمة المتبقية للأصل**

* المفاضلة بين قرار الاستئجار والقرض المصرفي بغرض الشراء:

**من أجل المفاضلة يجب أولا تحديد تكلفة الاقتراض بغرض الشراء والتي تمثل القيمة الحالية لدفعات تسديد القرض وتكلفة الصيانة ناقص القيمة الحالية للوفر الضريبي الناتج عن طرح الفائدة والاهتلاك والصيانة كنفقات زائد القيمة الحالية للقيمة المتبقية للتجهيزات كلها مخصومة بمعدل الفائدة على الاقتراض، وهو ما يمكن التعبير عليه بالمعادلة التالية:**

$$\sum\_{t=1}^{n}\frac{(DR\_{t}+M)}{(1+K)^{t}}-[\sum\_{t=1}^{n}\frac{\left(D+I+M\right)T}{\left(1+K\right)^{t}}+\frac{SV}{(1+K)^{n}}]$$

***حيث أن:***

***DR: دفعة تسديد القرض***

***K: معدل الفائدة على القرض(معدل الخصم)***

***I: تكلفة الفائدة السنوية على القرض***

***وبعد حساب القيمة الحالية لتكلفة الاستئجار ومقارنتها بالقيمة الحالية لتكلفة الاقتراض من أجل الشراء، تتخذ المؤسسة القرار الأقل تكلفة.***